*Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol. 3 April (2018): 185 - 201*

# دراسة أثر العجز في الميزان التجاري والزراعي على الاقتصاد المصري

**سهير إبراهيم مصطفى ، السيد محمود الشرقاوي ، سعد زغلول سليمان ، دعاء حسين إبراهيم**

**قسم الاقتصاد وإدراة الأعمال الزراعية – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية**

**Received: Jan. 9 , 2018 Accepted: Feb. 11 , 2018**

**الملخص**

*تتمثل مشكلة البحث فى وجود عجز مزمن فى الميزان التجارى المصرى بصفة عامة، ونظيره الزراعى بصفة خاصة، مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات، وبطبيعة الحال سوف تتأثر الموارد المالية الموجهة نحو التنمية الاقتصادية، ويستهدف البحث دراسة طبيعة العجز فى الميزان الزراعى المصرى من الناحية المالية والاقتصادية، لما فى ذلك من أهمية بالنسبة لمواجهة تلك المشكلة من ناحية وتأثيرها على معدلات التنمية الاقتصادية فى مصر من ناحية أخرى، ولتحقيق هذا الهدف أستخدم التحليل الوصفى والإحصائى والتحليل الاقتصادى القياسى فى عرض وتحليل البيانات خلال الفترة 2004-2016، وذلك من خلال التحليل السلعى لهيكل الميزان الزراعى خلال تلك الفترة والوصول إلى النتائج المالية والاقتصادية تمهيداً لإقتراح بعض التوصيات الهامة المفيدة فى مواجهة مشكلة هذا العجز.*

**وفيما يلى عرض لأهم النتائج والتوصيات المستندة إلى تلك النتائج :**

1- *أن الميزان الزراعى حقق عجزاً مستمراً بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 12.6٪ تعادل نحو 958 مليون، ومن خلال تحليل الميزان الزراعى تبين أن ميزان المواد الخام حقق فائضاً بمعدل تغير سنوى بلغ نحو 12.3٪، بينما حقق نظيره للقطن عجزاً بلغت قيمته السنوية حوالى 84 مليون دولار، وحقق ميزان مستلزمات الإنتاج عجزاً بلغته قيمته 313 مليون دولار، أي ما يمثل نحو 44.7٪ من متوسط إجمالى العجز فى الميزان الزراعى خلال فترة الدراسة. بينما حقق نظيره ميزان السلع الإستهلاكية الزراعية عجزاً كبيراً بلغت قيمته حوالى 750 مليون دولار، ويمثل نسبة 65.8٪ من متوسط العجز فى الميزان الزراعى المصرى، لأنه يشتمل على عجز ميزان الحبوب الذى بلغ نحو 3.2 مليار دولار وعجز ميزان اللحوم والحيوانات الحية الذي بلغ نحو 1.5 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى قيمة العجز السنوى في ميزان الشاى والسكر الذى بلغ نحو 546 مليون دولار خلال فترة الدراسة.*

2- *إنعكس أثر العجز فى الميزان التجارى الزراعى على الميزان التجارى المصرى الذى أصبح يعانى هو أيضاً من العجز المزمن، فلم تتجاوز قيمة الصادرات فى تلك الميزان مانسبته 45.2٪ من قيمة الواردات، كما أن قيمة العجز فى الميزان الزراعى تمثل مانسبته نحو 20٪ من قيمة العجز فى الميزان التجارى، وقد تبين أن الحساب الجارى يعانى هو أيضاً من العجز المزمن حيث بلغت قيمة العجز السنوى لمتوسط الفترة حوالى 9 مليار دولار سنوياً، وقد تأثر ميزان المدفوعات هو أيضاً بمثل هذه الإختلالات فى الموازين التجارية والمالية السابقة، فقد أصبح يعانى أيضاً من العجز المزمن.*

3- *ساعد إرتفاع أسعار الواردات وتزايد العجز فى الموازين المذكورة على زيادة أعباء الدين الخارجى فى الاقتصاد المصرى، حيث بلغ معدل النمو السنوى فى هذا الدين إلى نحو 6.2٪ أى مايعادل نحو 2.4 مليار دولار سنوياً. ولبيان خطورة تلك الديون على أعباء أفراد المجتمع فقد بلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو 17.2 دولار سنوياً بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 3.6٪، وبلغ معدل النمو السنوى للعجز فى الموازنة العامة للدولة نحو 16.4٪ تعادل نحو 19 مليار دولار سنوياً وبلغ معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من العجز بالموازنة العامة للدولة نحو 14.5٪ يعادل نحو 244 دولار سنوياً، ولم يختلف حال أعباء الدين المحلى عن ذلك كثيراً، حيث لجأت الدولة إلى الدين المحلى لسد العجز بالموازنة العامة للدولة حيث يتزايد الدين المحلى بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 13.7٪ يعادل نحو 164.4 مليار جنيه سنوياً، وبلغ معدل نمو نصيب الفرد من هذا الدين نحو 11.7٪ يعادل نحو 1556 جنيه سنوياً من المتوسط السنوى لفترة الدراسة البالغ نحو 13.3 ألف جنيه سنوياً لكل فرد من أفراد المجتمع المصرى.*

*ولمواجهة هذه المشكلات المالية والاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فلا سبيل إلا زيادة الصادرات سواء الزراعية أو غير الزراعية، والحد من الإستيراد، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتوجه الجاد والحقيقى والفعل نحو ترشيد إستخدام الموارد المائية والتوسع فى مشروعات إستصلاح الأراضى وتحسين مستوى إنتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة وذلك كله لزيادة الإنتاج الزراعى لتلبية أكبر قدر ممكن من إحتياجات السكان من المواد الغذائية، والتى تشكل النسبة الكبرى من الواردات التى تجعلها مسئولة عن العجز فى الميزان التجارى الزراعى، كما ينبغى الحد من تصدير المواد الخام الزراعية وحتى غير الزراعية والتوجه نحو الصناعات التحويلية بمختلف أنواعها لزيادة القيمة المضافة خاصة الزراعية التى بلغت معدل نمو سنوى نحو 10.3٪ يعادل نحو 2.5 مليار دولار سنوياً.*

*الكلمات الإسترشادية: الميزان الزراعي والتجاري- العجز في الموازنة العامة – القيمة المضافة – التجارة الخارجية*

**مقدمة:**

**تسعى منظمة التجارة العالمية (W.T.O)**** إلى مزيد من التحرر الاقتصادى وإزالة القيود الجمركية وغير**

الجمركية على التجارة الدولية والإنتاج فى الاقتصاد العالمى، مما أدى إلى تزايد الواردات فى الدول النامية، خاصة واردات المواد الغذائية، حيث بلغ المتوسط السنوى للواردات من السلع الغذائية منذ بداية التحرر الاقتصادى فى مصر من عام 2004 حتى عام 2016 نحو 6.6 مليار دولار سنوياً، أى ما يعادل نحو 50.8٪ من متوسط إجمالى واردات القطاع الزراعى البالغ نحو 13 مليار دولار سنوياً لنفس الفترة.

وتتصدر واردات الحبوب الغذائية قائمة الواردات حيث بلغت قيمة المتوسط السنوى للواردات نحو 3.4 مليار دولار سنوياً، وبلغت قيمة المتوسط السنوى للواردات من اللحوم والحيوانات الحية نحو 1.5 مليار دولار سنوياً، وبلغ نظيره لكل من منتجات الألبان والبيض والعسل نحو 570 مليون دولار سنوياً، وبلغت قيمة المتوسط السنوى للواردات من السكر نحو 448 مليون دولار سنوياً، بينما بلغت قيمة المتوسط السنوى للواردات من الشاى والبن والتوابل نحو 355 مليون دولار سنوياً، خلال الفترة (2004-2016).

وقد تسببت زيادة تلك الواردات فى تزايد قيمة العجز فى الميزان التجاري الزراعى المصرى، حيث بلغت قيمة المتوسط السنوى لهذا العجز خلال الفترة المذكورة نحو 7.6 مليار دولار سنوياً، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوى للعجز فى ميزان السلع الإستهلاكية غير المعمرة نحو 5 مليار دولار سنوياً أى مانسبته نحو 65.8٪ من قيمة إجمالى المتوسط السنوى للعجز فى الميزان الزراعى المصرى، خلال الفترة (2004-2016).

## مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فى العجز فى كل من الميزان التجارى المصرى بصفة عامة والزراعى منه بصفة خاصة حتى أن هذا العجز أصبح أحد المشاكل الهامة التى تواجه الاقتصاد المصرى، وقد أثر ذلك سلباً على تمويل التنمية الاقتصادية بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة، وقد أصبحت مشكلة تزايد عجز الميزان التجارى مشكلة كبيرة تحتاج دراسات عديدة للبحث عن سبل حل تلك المشكلة الاقتصادية .

## أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسى لهذا البحث هو دراسة طبيعة العجز فى الميزان الزراعى المصرى من الناحية المالية والاقتصادية، لما فى ذلك من أهمية بالنسبة لمواجهة تلك المشكلة من ناحية تأثيرها على معدلات التنمية الاقتصادية فى مصر. لذا فإن البحث يتناول الشرح والتحليل الاقتصادى للنقاط البحثية الآتية :

1- دراسة تطور هيكل الميزان الزراعى المصرى خلال الفترة من 2004-2016 .
2- دراسة أثر العجز فى الميزان الزراعى على الاقتصاد المصرى .
3- سبل تقليل العجز فى الميزان الزراعى المصرى .

## الأسلوب البحثى والتحليلى:

إستند البحث فى التحليل الاقتصادى لتحقيق أهدافها إلى كل من التحليل الوصفى والإحصائى فى عرض وتحليل بيانات الميزان الزراعى، كما تم إستخدام الاقتصاد القياسى الكمى فى تقدير دوال النمو للمتغيرات الاقتصادية والزراعية ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة، وتجدر الاشارة الى ان جميع الدوال المقدرة فى الدراسة معاملات انحدارها معنوية عند مستوى معنوية 5٪ و قد استبعدت جميع الدوال غير المعنوية .

## مصادر البيانات :

إعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية الثانوية المنشورة وغير المنشورة لتحقيق أهدافها، والتى يتم الحصول عليها من مختلف الجهات الحكومية، وهى البنك الدولى، مركز منظمة التجارة العالمية (ITC)- قاعدة البيانات المتاحة على موقع شبكة المعلومات الدولية، الإدراة المركزية للإحصاء - مصلحة الجمارك المصرية، هذا بالإضافة إلى المعلومات التى تتضمنتها البحوث والمجلات والمؤتمرات والرسائل والمراجع العلمية التى إهتمت بموضوع الدراسة.

## أولاً : تطور هيكل الميزان الزراعى المصرى

يعكس تطور الهيكل السلعى للميزان الزراعى للدولة مدى تطور سياسة التجارة الخارجية الزراعية. فبدراسة تطور الميزان وتحليل الهيكل السلعى لكل من الصادرات والواردات الزراعية، يمكن التعرف على الأولويات التى يصنعها المجتمع لنفسه من حيث السلع الإستهلاكية والإستثمارية من الواردات، أما من ناحية الصادرات يوضح مدى نجاح الدولة فى تنويع هيكل صادرتها وتنميتها ومعرفة نوع صادرتها، هل إنحصرت فى المواد الاولية ؟ أم أنها تمكنت من زيادة صادرتها من السلع والمنتجات الزراعية التى تم تصنيعها والتى تعد إضافة إلى القيمة المضافة للقطاع الزراعى، وبالتالى يعبر عن القدرة الإنتاجية والتنافسية لمكانة التجارة الخارجية الزراعية بالنسبة للتجارة الخارجية القومية المصرية ومكانتها فى التقسيم الدولى.

وللتوصل إلى طبيعة العجز فى الميزان الزراعى المصرى كان لابد من دراسة تطور كل من الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة 2004-2016، والتعرف

**على الهيكل السلعى لكل منها لتحديد مصدر العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى.**

## 1- تطور قيمة صادرات القطاع الزراعى:

**تبين من بيانات الجدول رقم (1)، أن قيمة الصادرات الزراعية تذبذبت بين حدين أدناهما بلغ نحو 1.5 مليار دولار عام 2006، وأقصاها بلغ نحو 8.4 مليار دولار فى عام 2011. وبلغ المتوسط السنوى نحو 5.2 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وقد تبين من تقديرات دالة النمو الآتية:**

$$Ln\hat{Y} = 7.375 + 0.144\,X_1$$
$$(29.386)\quad (4.544)$$
$$F = 20.647 \qquad R^2 = 0.808 \qquad \bar{R}^2 = 0.622$$

**أن إجمالى قيمة الصادرات الزراعية إرتفعت بمعدل سنوى بلغ نحو 14.4٪، بما يعادل نحو 752 مليون دولار من قيمة المتوسط السنوى خلال فترة الدراسة، ويرجع تذبذب قيمة الصادرات الزراعية إلى إختلاف معدلات النمو السنوية لمكونات الصادرات الزراعية من**

**Table 1**

**مواد خام زراعية ومستلزمات إنتاج زراعى وسلع إستهلاكية غير معمرة، وبتقدير معدل النمو السنوى لصادرات المواد الخام من السلع الزراعية طبقاً لدالة النمو المقدرة الآتية :**

$$Ln\hat{Y} = 6.495 + 0.141\,X$$
$$(30.648)\quad (5.226)$$

$F = 28.649$ $R^2 = 0.848$ $\bar{R}^2 = 0.693$

**تبين أن قيمة صادرات المواد الخام إرتفعت بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 14.1٪، بما تعادل نحو 295 مليون دولار من المتوسط السنوى البالغ نحو 2.1 مليار دولار خلال فترة الدراسة .**

**وتبين من تقدير دالة النمو الآتية لصادرات مستلزمات الإنتاج الزراعى :**

$$Ln\hat{Y} = 5.458 + 0.213\,X_2$$
$$(12.007) \quad (3.719)$$
$F = 13.831$ $R^2 = 0.746$ $\bar{R}^2 = 0.517$

**أن قيمة صادرات مستلزمات الإنتاج الزراعى إرتفعت بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 21.3٪، بما يعادل نحو 360 مليون دولار من المتوسط السنوى البالغ نحو 1.7 مليار دولار خلال الفترة محل الدراسة .**

**وقد تبين أيضاً من تقدير دالة النمو لصادرات السلع الإستهلاكية غير المعمرة الآتية :**

$$Ln\hat{Y} = 6.465 + 0.112\,X_3$$
$$(35.436) \quad (4.870)$$
$F = 23.717$ $R^2 = 0.827$ $\bar{R}^2 = 0.664$

**أن قيمة صادرات السلع الإستهلاكية إرتفعت بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 11.2٪، بما يعادل نحو 176 مليون دولار من المتوسط السنوى البالغ نحو 1.6 مليار دولار خلال الفترة محل الدراسة.**

## 2- تطور قيمة واردات القطاع الزراعى :

**تبين من الجدول رقم (2)، أن إجمالى قيمة الواردات الكلية للقطاع الزراعى قد تذبذبت خلال الفترة محل الدراسة بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى، حيث تراوحت بين حدين بلغ أدناهما نحو 3.9 مليار دولار عام 2004 وبلغ أقصاها نحو 19.9 مليار دولار عام 2012، بمتوسط سنوى بلغ نحو 13 مليار دولار، ومن تقدير دالة النمو السنوية لقيمة الزيادة السنوية فى الواردات الزراعية المصرية تبين:**

$$Ln\hat{Y} = 8.417 + 0.132\,X_4$$
$$(51.373) \quad (6.375)$$
$F = 40.639$ $R^2 = 0.887$ $\bar{R}^2 = 0.787$

**أن معدل النمو السنوى بلغ نحو 13.2٪، بما يعادل نحو 1.7 مليار دولار من المتوسط السنوى خلال فترة الدراسة، وعلى ذلك فإن نسبة قيمة الزيادة السنوية فى الواردات الزراعية من إجمالى الزيادة السنوية فى إجمالى الصادرات منها بلغ نحو 226٪، ويرجع ذلك التذبذب فى قيمة الواردات إلى إختلاف معدلات النمو السنوى لمكونات الواردات للقطاع الزراعى من مواد خام من السلع الزراعية، ومستلزمات إنتاج زراعى، وسلع إستهلاكية غير معمرة.**

**فقد تبين من تقدير دالة النمو لقيمة الواردات من المواد الخام الآتية:**

$$Ln\hat{Y} = 5.880 + 0.163\,X_1$$
$$(30.590) \quad (6.748)$$
$F = 45.634$ $R^2 = 0.897$ $\bar{R}^2 = 0.788$

**أن معدل النمو السنوى بلغ نحو 16.3٪ ، بما يعادل نحو 221 مليون دولار من المتوسط السنوى البالغ نحو 1.4 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبالتالى فإن نسبة الزيادة السنوية فى صادرات المواد الخام الزراعية إلى الواردات منها بلغ نحو 134٪ ويرجع ذلك إلى إرتفاع قيمة صادرات الخضر والفاكهة.**

**وقد تبين أيضاً من تقدير دالة النمو لقيمة الواردات من مستلزمات الإنتاج الزراعى الآتية:**

$$Ln\hat{Y} = 7.616 + 0.113\,X_2$$
$$(46.437) \quad (5.522)$$
$F = 30.437$ $R^2 = 0.735$ $\bar{R}^2 = 0.711$

**أن معدل النمو السنوى بلغ نحو 11.3٪، بما يعادل نحو 565 مليون دولار من المتوسط السنوى البالغ نحو**

**Table 2**

**الزراعى إلى الواردات منها نحو 63.7٪، ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة الواردات من محضرات الأعلاف والبذور والأثمار الزيتية والشحوم والزيوت النباتية والحيوانية بالإضافة إلى الأخشاب.**

**فى حين تبين من تقدير دالة النمو لقيمة الواردات من السلع الإستهلاكية غير المعمرة أن:**

$$Ln\hat{Y} = 7.666 + 0.140\,X_3$$
$$(44.687) \quad (6.534)$$
$$F = 42.682 \qquad R^2 = 0.892 \qquad \bar{R}^2 = 0.790$$

**أن معدل النمو السنوى بلغ نحو 14٪، بما يعادل نحو 925 مليون دولار من المتوسط السنوى البالغ نحو 6.6 مليار دولار خلال فترة الدراسة، ذلك بلغت نسبة الزيادة السنوية فى صادرات السلع الإستهلاكية غير المعمرة إلى الواردات منها نحو 19٪ فقط، ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة الواردات من الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان .**

## 3- تطور الهيكل السلعى للميزان الزراعى المصرى :

**يتضح من دراسة الجدول رقم (3)، الذى يوضح تطور الهيكل السلعى للميزان الزراعى المصرى طبقاً لدرجة الإستخدام وطبقاً لتدرج التعريفة الجمركية وفقاً لتصنيف منظمة التجارة العالمية من حيث المواد الخام الزراعية* ومستلزمات الإنتاج الزراعى والسلع الإستهلاكية غير المعمرة خلال فترة الدراسة 2004-2016، فقد تبين أن إجمالى قيمة العجز فى الميزان التجارى الزراعى تذبذب بين حدين أدناهما بلغ نحو 2.3 مليار دولار عام 2004 بينما بلغ أقصاهما نحو 12.8 مليار دولار عام 2015. بمتوسط سنوى بلغ نحو 7.6 مليار دولار سنوياً.**

**وقدرت دالة النمو لهذا العجز على النحوالتالي:**

$$Ln\hat{Y} = 7.932 + 0.126\,X_4$$
$$(44.245) \quad (5.587)$$
$$F = 13.213 \qquad R^2 = 0.860 \qquad \bar{R}^2 = 0.716$$

**ويتضح من هذه الدالة أن إجمالى قيمة العجز فى الميزان الزراعى إرتفعت بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 12.6٪، يعادل نحو 958 مليون دولار من المتوسط السنوى خلال فترة الدراسة.**

**فى حين تبين أن معدل النمو السنوى للعجز فى الميزان التجارى المصرى خلال نفس الفترة وفقاً لتقدير دالة النمو الآتية :**

$$Ln\hat{Y} = 8.715 + 0.180\,X_5$$
$$(45.577) \quad (7.466)$$
$$F = 55.737 \qquad R^2 = 0.835 \qquad \bar{R}^2 = 0.820$$

**أن هذا العجز قد إرتفعت قيمته بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 18٪ يعادل نحو 4.8 مليار دولار سنوياً من المتوسط السنوى البالغ نحو 26.8 مليار دولار خلال فترة الدراسة، 5 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبذلك بلغت نسبة الزيادة السنوية فى قيمة صادرات مستلزمات الإنتاج**

* Standard International Trade Classification (SITC). Rev. 2.

وتبلغ قيمة الزيادة السنوية للعجز فى الميزان الزراعى إلى نظيره الميزان التجارى نحو 20٪، بمعنى أن الزيادة السنوية للعجز فى الميزان الزراعى تسهم بنسبة الخمس فى قيمة العجز فى الميزان التجارى المصرى لذا لابد من دراسة الهيكل السلعى للميزان الزراعى لتحديد مصدر العجز.

## 4- تطور الميزان التجارى للمواد الخام من السلع الزراعية:

تبين من الجدول رقم (3)، أن ميزان المواد الخام للسلع الزراعية قد حقق فائضاً خلال فترة الدراسة تذبذب بين حدين . الأدنى بلغ نحو 141 مليون دولار عام 2004، بينما بلغ حده الأقصى بنحو 1.2 مليار دولار فى عام 2014، كما بلغ المتوسط السنوى نحو 737.5 مليون دولار، وقد تبين من حساب متوسط معدل التغير السنوى في قيمة فائض ميزان المواد الخام الزراعية أنه بلغ نحو 12.3٪ يعادل نحو 90 مليون دولار من المتوسط السنوى، أما بالنسبة إلى ميزان الخضر فقد حقق فائضاً بلغ نحو 311 مليون دولار سنوياً خلال فترة الدراسة. كما أن نظيره للفاكهة حقق فائضاً سنوياً بلغ نحو 392 مليون دولار خلال نفس الفترة، وتغطى تلك الفوائض نحو 9.3٪ من العجز فى الميزان الزراعى خلال نفس الفترة . أما الميزان التجارى للقطن فقد حقق عجزاً بلغ نحو 84 مليون دولار سنوياً خلال فترة الدراسة وذلك لتدهور مساحة وإنتاجية الفدان ومن ثم إجمالى الإنتاج من القطن.

## 5- تطور الميزان التجارى لمستلزمات الإنتاج الزراعى:

تبين من الجدول رقم (3)، أن ميزان مستلزمات الإنتاج الزراعى شهد عجزاً مستمراً خلال فترة الدراسة حيث تذبذب بين حدين بلغ أدناهما نحو 1.7 مليار دولار عام 2004، وبلغ أقصاهما نحو 5.8 مليار دولار عام 2013، وبلغ المتوسط السنوى نحو 3.4 مليار دولار.

وقد تبين من تقدير دالة النمو للعجز فى الميزان التجارى لمستلزمات الإنتاج الزراعى أن:

$$Ln\hat{Y} = 7.408 + 0.092\,X_2$$
$$(47.611)\quad (4.693)$$
$$F = 22.021 \qquad R^2 = 0.817 \qquad \bar{R}^2 = 0.637$$

جدول رقم (3): تطور هيكل التركيب السلعى للميزان التجارى الزراعى وفقاً لدرجة الإستخدام ومنظمة التجارة العالمية خلال الفترة 2004-2016. القيمة بالمليون دولار

| البيان / السنة | قيمة فائض ميزان المواد الخام من السلع الزراعية | قيمة عجز ميزان مستلزمات الإنتاج الزراعى | قيمة عجز السلع الإستهلاكية غير المعمرة | قيمة إجمالى عجز الميزان الزراعى | إجمالى عجز الميزان التجارى المصرى | الأهمية النسبية للميزان الزراعى بالنسبة للميزان التجارى المصرى (٪) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 570.2 | 1683.7 | 1166.4 | 2279.9 | 5162 | 44.2 |
| 2005 | 211.2 | 2219.4 | 1900.8 | 3909 | 9166 | 42.7 |
| 2006 | 140.9 | 1891.4 | 1951.1 | 3701.6 | 6874 | 53.9 |
| 2007 | 325.1 | 2355.4 | 3018.6 | 5048.9 | 10864 | 46.5 |
| 2008 | 580.2 | 4302.4 | 4491.8 | 7314.0 | 26784 | 27.3 |
| 2009 | 981.9 | 2249.2 | 3035.7 | 4304.9 | 20730 | 20.8 |
| 2010 | 1154.7 | 2076.6 | 4586.8 | 5508.7 | 26672 | 20.7 |
| 2011 | 1221.4 | 4063.7 | 7477.1 | 10319.4 | 30700 | 33.6 |
| 2012 | 801.0 | 4782.7 | 8626.6 | 12608.3 | 40449 | 31.2 |
| 2013 | 905.0 | 5772.0 | 7116.0 | 11983.0 | 37887 | 31.6 |
| 2014 | 989.0 | 5374.7 | 8374.9 | 12760.4 | 44526 | 28.7 |
| 2015 | 554.0 | 5227.8 | 8158.5 | 12832.3 | 52394 | 24.5 |
| 2016 | 1048.0 | 3458.7 | 5580.5 | 7995.0 | 35545 | 22.5 |
| المتوسط السنوى | 737.6 | 3315.0 | 5037.0 | 7618.0 | 26750 | *31.4 |
| معدل النمو السنوى | 10.4 | 9.2 | 15.0 | 12.6 | 18.0 | - |

* المتوسط الهندسى .

المصدر : جمعت وحسبت من قاعدة بيانات: International Trade Center (ITC). TRADE MAP. United Nation Commodity. Trade statistics Data base.

أن إجمالى قيمة العجز تتزايد بمعدل سنوى بلغ نحو 9.2٪ تعادل نحو 313 مليون دولار من المتوسط السنوى. ويرجع ذلك إلى أن نسبة المتوسط السنوى للصادرات بلغت نحو 31٪ من متوسط إجمالى الواردات، أما بالنسبة لميزان البذور الزيتية فقد حقق عجزاً سنوياً خلال الفترة محل الدراسة بلغ نحو 487 مليون دولار، بما يعادل نحو 6.4٪ من متوسط إجمالى قيمة العجز فى الميزان الزراعى خلال فترة الدراسة. كما أن ميزان الشحوم والزيوت النباتية والحيوانية فقد حقق عجزاً سنوياً بلغ نحو 788 مليون دولار تعادل نحو 10.4٪ من متوسط العجز بالميزان الزراعى المصرى خلال نفس الفترة، كما حقق ميزان محضرات الأعلاف عجزاً سنوياً بلغ نحو 539 مليون دولار تعادل نحو 7٪ من متوسط إجمالى العجز فى الميزان الزراعى، وقد حقق ميزان الخشب والورق وغزل القطن عجزاً سنوياً بلغ نحو 2 مليار دولار تعادل نحو 26٪ من متوسط العجز فى الميزان الزراعى المصرى خلال فترة الدراسة، إلا أن ميزان الأسمدة حقق فائضاً سنوياً خلال الفترة بلغ نحو 524 مليون دولار خلال فترة الدراسة حيث بلغ نسبة قيمة المتوسط السنوى للصادرات نحو 503٪ إلى متوسط الواردات منها، حيث بلغ المتوسط السنوى للصادرات نحو 654 مليون دولار بينما بلغ المتوسط السنوى للواردات نحو 130 مليون دولار سنوياً . ويمثل المتوسط السنوى للعجز فى ميزان مستلزمات الإنتاج نسبة بلغت 44.7٪ فى المتوسط السنوى للعجز فى الميزان الزراعى المصرى.

## 6- تطور الميزان التجارى للسلع الإستهلاكية غير المعمرة:

يتضح من دراسة الجدول رقم (3)، أن قيمة ميزان السلع الإستهلاكية تذبذبت تذبذباً ملحوظاً خلال فترة الدراسة حيث تراوحت قيمته بين حدين، بلغ أناهما نحو 1.2 مليار دولار عام 2004، وأقصاهما بلغ نحو 8.6 مليار دولار فى عام 2012، وبلغ المتوسط السنوى لهذا العجز نحو 5 مليار دولار تعادل نحو 65.8٪ من متوسط إجمالى العجز بالميزان الزراعى المصرى خلال فترة الدراسة، ومن تقدير دالة النمو لقيمة العجز فى ميزان السلع الإستهلاكية تبين:

$$\widehat{LnY} = 7.303 + 0.150\,X_3$$
(38.896) (6.337)
$F = 40.160$ $R^2 = 0.886$ $\bar{R}^2 = 0.765$

أن إجمالى قيمة العجز فى السلع الإستهلاكية يتزايد بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 15٪ يعادل نحو 750 مليون دولار من المتوسط السنوى.

وتجدر الإشارة إلى أن ميزان الحبوب قد حقق عجزاً سنوياً خلال فترة الدراسة بلغ نحو 3.2 مليار دولار تعادل نحو 42٪ من المتوسط السنوى لقيمة العجز فى الميزان الزراعى، كما حقق ميزان اللحوم والحيوانات الحية عجزاً سنوياً خلال فترة الدراسة بنحو 1.5 مليار دولار تعادل نحو 19.7٪ من المتوسط السنوى للعجز فى الميزان الزراعى، كما بلغت قيمة العجز السنوى للعجز فى الميزان التجارى للسكر نحو 240 مليون دولار سنوياً تعادل نحو 3.2٪ من المتوسط السنوى للعجز فى الميزان الزراعى خلال فترة الدراسة. وحقق ميزان الشاى والبن والتوابل عجزاً سنوياً بلغ نحو 306 مليون دولار تعادل نحو 4٪ من متوسط العجز فى الميزان الزراعى خلال نفس الفترة، كما حقق ميزان منتجات الألبان عجزاً سنوياً بلغ نحو 179 مليون دولار تعادل نحو 2.4٪ من متوسط العجز السنوى فى الميزان الزراعى المصرى خلال فترة الدراسة. بينما حقق ميزان محضرات الخضر والفاكهة فائضاً سنوياً بلغ نحو 138 مليون دولار يغطى نحو 1.8٪ من متوسط العجز فى الميزان الزراعى المصرى، وقد حقق ميزان المنتجات الغذائية الأخرى والتى تشمل محضرات البن ومحضرات أغذية الأطفال إساسها خضر وفاكهة ومحضرات العجائن والصلصة فائضاً بلغ نحو 63 مليون دولار سنوياً تغطى نحو 0.8٪ من متوسط العجز فى الميزان الزراعى المصرى، ويشير ذلك إلى ضرورة الإهتمام بقطاع الصناعات التحويلية القائمة على المحاصيل الزراعية من خضر وفاكهة وحبوب ولحوم وأسماك لما لها من أهمية فى تخفيض العجز فى الميزان الزراعى المصرى .

## ثانياً: أثر العجز فى الميزان الزراعى على القطاع المالى والاقتصادى المصرى خلال الفترة 2004-2016

### 1- الميزان التجارى المصرى وميزان المدفوعات:

إتضح من دراسة الجدول رقم (3)، أن الاقتصاد المصرى يعانى من عجز مزمن ومستمر فى الميزان الزراعى والذى يؤثر بالسلب على الميزان التجارى المصرى. ويبدو ذلك من معدل النمو السنوى لكل من الصادرات القومية ونظيرتها من الواردات. فقد تبين من تقدير دالة النمو لإجمالى الصادرات:

$$\widehat{LnY} = 0.347 + 0.082\,X_1$$
(51.712) (3.619)
$F = 13.099$ $R^2 = 0.737$ $\bar{R}^2 = 0.503$

أن معدل النمو السنوى لقيمة الصادرات بلغ نحو 8.2٪ يعادل نحو 1.8 مليار دولار من المتوسط السنوى البالغ نحو 22 مليار دولار، فى حين بلغ معدل النمو السنوى لقيمة الواردات من خلال تقدير دالة النمو الآتية:

$$\widehat{LnY} = 9.731 + 13.3\,X_2$$
(58.139) (6.310)
$F = 39.817$ $R^2 = 0.885$ $\bar{R}^2 = 0.764$

نحو 13.3٪، أي ما يعادل نحو 6.5 مليار دولار من المتوسط السنوى البالغ نحو 48.7 مليار دولار سنوياً، وبلغت نسبة المتوسط السنوى للصادرات إلى الواردات نحو 45.2٪، وبلغت قيمة المتوسط السنوى للعجز فى الميزان الزراعى نحو 20٪ من المتوسط السنوى للعجز

فى الميزان التجارى، وذلك يشكل عبئاً كبيراً، مما يؤثر بالسلب على الحساب الجارى وبالتالى على ميزان المدفوعات وحصيلة الاقتصاد المصرى من العملات الأجنبية. لذا يتم الربط بين الحساب الجارى وميزان المدفوعات حيث بلغ المتوسط السنوى للعجز فى الحساب الجارى خلال فترة الدراسة نحو 9 مليار دولار سنوياً، جدول رقم (4). ويرجع ذلك إلى إختلالات مالية وهيكلية فى ميزان المدفوعات والذى يشكل الميزان التجارى جزءاً كبيراً منها. ونظراً لتزايد إعتماد الدولة على السلع المستوردة خاصة السلع الغذائية، فقد أثر ذلك على العجز فى الميزان الزراعى وبالتالى الميزان التجارى وميزان المدفوعات حيث تزايدت قيمة العجز من سنة لأخرى حيث بلغ الحد الأقصى لقيمة العجز فى ميزان المدفوعات نحو 11.5 مليار دولار عام 2014 وبلغت قيمة العجز فى الميزان الزراعى نحو 12.8 مليار دولار فى نفس العام تعادل نحو 111.3٪ من العجز فى ميزان المدفوعات.

**2- أعباء الدين الخارجى فى الاقتصاد المصرى:**

تبين من دراسة الجدول رقم (4)، أنه نظراً للإرتفاع المستمر فى قيمة العجز فى الحساب الجارى وبالتالى ميزان المدفوعات والذى يرجع إلى إنخفاض القدرة التنافسية للصادرات المصرية. خاصة الزراعية مع إرتفاع فى قيمة الواردات من مستلزمات الإنتاج الزراعى والسلع الغذائية من اللحوم والحبوب ومنتجات الألبان. مما أدى ذلك إلى تراكم الديون الخارجية حيث تبين من خلال تقدير دالة النمو للدين الخارجى:

$$\widehat{LnY} = 3.204 + 0.062\,X_1$$
$$(67.628)\quad (10.322)$$
$$F = 106.549 \qquad R^2 = 0.952 \qquad \bar{R}^2 = 0.898$$

أن معدل النمو السنوى للدين الخارجى بلغ نحو 6.2٪ تعادل نحو 2.4 مليار دولار من المتوسط السنوى للدين الخارجى حيث بلغ نحو 39 مليار دولار سنوياً .

وبتقدير دالة النمو لنصيب الفرد من الدين الخارجى تبين:

$$\widehat{LnY} = 5.904 + 0.036\,X_2$$
$$(93.467)\quad (4.493)$$
$$F = 20.096 \qquad R^2 = 0.804 \qquad \bar{R}^2 = 0.646$$

أن معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الدين الخارجى بلغ نحو 3.6٪ أى ما يعادل نحو 17.2 دولار سنوياً من المتوسط السنوى البالغ نحو 477.5 دولار.

**3- الأعباء المالية للدين المحلى فى الاقتصاد المصرى:**

إنعكاساً للسياسة الحكومية فى السنوات الأخيرة بالإعتماد بصفة أساسية على الإقتراض المحلى لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة، فقد تبين من جدول رقم (4)، بتقدير دالة النمو:

$$\widehat{LnY} = 5.946 + 0.137\,X_3$$
$$(81.629)\quad (14.880)$$
$$F = 221.405 \qquad R^2 = 0.976 \qquad \bar{R}^2 = 0.948$$

**جدول رقم (4): تطور كل من الدين الخارجي والجين المحلي والعجز بالموازنة العامة ونصيب الفرد منها ورصيد الحساب الجاري في مصر خلال الفترة 2004-2016.**

| البيان / السنة | قيمة الدين الخارجى | متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجى | قيمة العجز بالموازنة العامة للدولة | متوسط نصيب الفرد من عجز الموازنة | قيمة الدين المحلى | متوسط نصيب الفرد من الدين المحلى | قيمة العجز في الحساب الجاري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (مليار دولار) | (دولار) | (مليار دولار) | (دولار) | (مليار جنيه) | (جنيه) | (مليار دولار) |
| 2004 | 29.7 | 428.4 | 53.6 | 725 | 577 | 7839.7 | 3.8 |
| 2005 | 28.9 | 429.6 | 49.0 | 653 | 505 | 6742.3 | 2.2 |
| 2006 | 29.6 | 401.7 | 54.7 | 720 | 587 | 7693.3 | 1.1 |
| 2007 | 29.9 | 398.5 | 61.2 | 795 | 631 | 8131.5 | 2.1 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1.7 | 8239.0 | 658 | 909 | 71.8 | 455.0 | 33.9 | 2008 |
| 6.0 | 9390.5 | 755 | 1220 | 98.1 | 450.0 | 33.7 | 2009 |
| 9.1 | 10841.5 | 889 | 1640 | 134.5 | 387.7 | 34.9 | 2010 |
| 12.6 | 12447.2 | 1045 | 1988 | 167.0 | 440.0 | 34.4 | 2011 |
| 10.5 | 14445.7 | 1238 | 2800 | 240.0 | 475.3 | 43.2 | 2012 |
| 9.7 | 18002.3 | 1577 | 2123 | 186.0 | 506.4 | 46.1 | 2013 |
| 22.1 | 20267.9 | 1816 | 2667 | 240.0 | 513.5 | 48.1 | 2014 |
| 19.1 | 22032.8 | 2016 | 2877 | 255.0 | 673.1 | 55.8 | 2015 |
| 18.7 | 28293.9 | 2620 | 2808 | 260.0 | 647.9 | 60.0 | 2016 |
| 9.0 | 13413 | 1260 | 1686 | 115.7 | 477.5 | 39 | المتوسط السنوى |
| 19.4 | 11.7 | 13.7 | 14.5 | 16.4 | 3.6 | 6.2 | معدل النمو السنوى |

**المصدر : جمعت وحسبت من بيانات موقع : البنك المركزى . النشرة السنوية .**

**أن معدل النمو السنوى للدين المحلى بلغ نحو 13.7٪ أى مايعادل نحو 164.4 مليار جنيه من المتوسط السنوى البالغ نحو 1.2 تريليون جنيه، أما بالنسبة لمعدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الدين المحلى والمقدر من خلال دالة النمو:**

$$Ln\hat{Y} = 8.579 + 0.117\,X_4$$
$$(119.242)\quad (12.904)$$
$$F = 166.514 \qquad R^2 = 0.969 \qquad \bar{R}^2 = 0.932$$

**فقد بلغ نحو 11.7٪ يعادل نحو 1569 جنيهاً من المتوسط السنوى البالغ نحو 13.3 ألف جنيهاً سنوياً .**

### 4- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة:

**من دراسة تطور العجز المزمن فى الموازنة العامة للدولة، جدول رقم (4)، فقد تبين أن به تذبذباً واضحاً حيث بلغ الحد الأدنى للعجز نحو 49 مليار دولار فى عام 2004، فى حين بلغ الحد الأعلى نحو 260 مليار دولار عام 2016 بمتوسط سنوى بلغ نحو 115.7 مليار دولار، كما تبين من خلال تقدير دالة النمو للعجز في الموازنة العامة للدولة:**

$$Ln\hat{Y} = 3.63 + 0.164\,X_5$$
$$(34.614)\quad (12.439)$$
$$F = 154.727 \qquad R^2 = 0.966 \qquad \bar{R}^2 = 0.928$$

**أن معدل النمو السنوى بلغ نحو 16.4٪ أى مايعادل نحو 19 مليار دولار سنوياً من المتوسط السنوى البالغ نحو 116 مليار دولار .**

**وقد بلغ معدل النمو السنوى لقيمة نصيب الفرد من عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تقدير دالة النمو:**

$$Ln\hat{Y} = 6.262 + 0.145\,X_6$$
$$(60.590)\quad (11.160)$$
$$F = 124.688 \qquad R^2 = 0.919 \qquad \bar{R}^2 = 0.912$$

**نحو 14.5٪ أى مايعادل نحو 244 دولارسنوياً من المتوسط السنوى البالغ نحو 1686 دولار سنوياً .**

## ثالثاً: أثر سياسة التجارة الخارجية المصرية على القطاع الاقتصادى المصرى

### 1- أثر سياسة التجارة الخارجية المصرية على الواردات :

**لبيان أثر تغير إجمالى قيمة حصيلة الرسوم الجمركية (X) على أجمالى قيمة الواردات المصرية (Y)، جدول رقم (5)، تم تقدير التغير فى قيمة المتغيرات الاقتصادية التالية:**

**تبين من خلال الدالة الشبة اللوغاريتمية الأتية:**

$$Ln\hat{Y}_1 = 3.56 + 0.145\,X$$
$$(11.23)\quad (6.66)$$
$$F = 44.4\; R^2 = 0.80 \qquad \bar{R}^2 = 0.78$$

**أن معدل التغير للدالة عند متوسط قيمة الرسوم الجمركية بلغ حوالى 33.3 مليار جنيه سنوياً، وبلغت نسبة التغير نحو 10.37٪ من متوسط الواردات الإجمالية، والبالغ حوالي 320.7 مليار جنيه.**

**أما بالنسبة لأثر الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية تبين من خلال الدالة شبه اللوغاريتمية الآتية:**

$$Ln\hat{Y}_2 = 2.26 + 0.14\,X$$
$$(6.83)\quad (6.12)$$
$$F = 37.4\; R^2 = 0.77 \qquad \bar{R}^2 = 0.75$$

**أن قيمة معدل التغير للدالة عند متوسط قيمة الرسوم الجمركية بلغ حوالى 16 مليار جنيه، وبلغت نسبة التغير نحو 18.58٪ من قيمة الواردات الزراعية البالغة حوالى 86 مليار جنيه .**

### 2- نموذج يوضح كفاءة آداء التجارة الخارجية المصرية :

**بدراسة تطور التجارة الخارجية المصرية، جدول رقم (5)، تبين من خلال تقدير دالة النمو الآتية:**

$$Ln\hat{Y} = 10.238 + 0.117\,X_1$$
$$(61.249)\quad (5.561)$$
$$F = 30.924 \qquad R^2 = 0.859 \qquad \bar{R}^2 = 0.714$$

**أن معدل النمو السنوى بلغ نحو 11.7٪ يعادل حوالى 7.5 مليار دولار من المتوسط السنوى البالغ حوالى 64 مليار دولار .**

**جدول رقم (5): تطور كل من قيمة حصيلة الرسوم الجمركية، وقيمة الوادرات القومية والزراعية بالمليون جنيه، والقيمة التجارة الخارجية المصرية، وقيمة الناتج المحلي الإجمالي والزراعي بالمليار دولار، خلال الفترة 2004-2016.**

| السنوات | قيمة حصيلة الرسوم الجمركية* | قيمة الوادرات القومية** | قيمة الواردات الزراعية** | قيمة التجارة الخارجية المصرية** (مليار دولار) | | قيمة الناتج المحلي الإجمالي*** | القيمة المضافة للقطاع الزراعي*** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (مليار جنيه) | (مليار جنيه) | (مليار جنيه) | القومية | الزراعية | (مليار دولار) | (مليار دولار) |
| 2004 | 9.25 | 74.9 | 22.8 | 20.5 | 5.5 | 84.5 | 11.0 |
| 2005 | 7.75 | 122.7 | 33.5 | 30.5 | 7.0 | 80.2 | 12.6 |
| 2006 | 9.65 | 119.0 | 30.0 | 34.3 | 6.7 | 91.3 | 15.5 |
| 2007 | 10.37 | 155.0 | 414.0 | 43.2 | 9.1 | 109.4 | 17.2 |
| 2008 | 14.20 | 289.0 | 69.0 | 78.7 | 17.1 | 132.8 | 17.7 |
| 2009 | 14.60 | 244.0 | 59.0 | 69.1 | 17.4 | 165.8 | 20.8 |
| 2010 | 14.70 | 294.0 | 76.0 | 79.3 | 21.8 | 192.6 | 24.4 |
| 2011 | 13.30 | 349.0 | 105.0 | 93.9 | 27.1 | 223.6 | 29.2 |
| 2012 | 13.20 | 415.0 | 18.0 | 99.3 | 25.6 | 241.4 | 32.7 |
| 2013 | 15.10 | 404.0 | 116.0 | 95.5 | 24.6 | 282.6 | 31.5 |
| 2014 | 19.90 | 512.0 | 141.0 | 98.2 | 26.4 | 292.5 | 32.5 |
| 2015 | 20.60 | 537.0 | 144.0 | 96.3 | 25.4 | 308.0 | 34.6 |
| 2016 | 19.50 | 653.0 | 164.0 | 80.6 | 21.3 | 334.8 | 37.4 |
| المتوسط | 14 | 321.4 | 86.1 | 70.7 | 18.1 | 195.4 | 24.4 |
| معدل النمو% | 7.2 | 13.3 | 13.1 | 11.7 | 13.4 | 12.8 | 10.3 |

**المصدر:**

- *** الإدراة المركزية للإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية.**
- **** جمعت وحسبت من بيانات موقع TARDE MAP (ITC).**
- ***** البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية، مصر (The World Development Indicators)**

**بينما بلغ معدل النمو السنوى للتجارة الخارجية الزراعية من خلال دالة النمو الآتية:**

$$Ln\hat{Y} = 8.728 + 0.134\,X_2$$

(48.441) (5.923)

$F = 35.079$ $R^2 = 0.873$ $\bar{R}^2 = 0.761$

**نحو 13.4٪ يعادل حوالى 21 مليار دولار من المتوسط السنوى البالغ حوالى 16.5 مليار دولار،وتمثل نسبة الزيادة السنوية فى التجارة الخارجية الزراعية نحو 29.3٪ من إجمالى نسبة الزيادة السنوية فى قيمة التجارة القومية ، مما يدل على زيادة الوزن النسبى لقطاع التجارة الخارجية الزراعية فى الاقتصاد المصرى .**

**وبتقدير التغير السنوى للتبادل التجارى المصرى من خلال الدالة الخطية الآتية :**

$$\hat{Y} = 0.66 - 0.24\,X$$

(22.4) (-6.41)

$F = 41.08$ $R^2 = 0.89$ $\bar{R}^2 = 0.79$

**تبين من خلال معادلة الإتجاه الزمنى العام لنسبة التبادل التجارى المصرى بين كل من الصادرات والواردات خلال الفترة (2004-2016) أنه بلغ نحو -0.24، وهو معدل سالب مما يؤكد العلاقة العكسية بين الصادرات والواردات، كما أنه معدل منخفض للغاية نظراً لضخامة الواردات والتى بلغت فى المتوسط السنوى العام للفترة المذكورة حوالى 48.7 مليار دولار ، فى حين أن قيمة المتوسط السنوى العام للصادرات بلغت حوالى 22.2 مليار دولار فقط. ومن المتوقع أن تتناقص هذه النسبة فى السنوات القادمة نتيجة لتزايد قيمة الواردات كثيراً عن**

**قيمة الصادرات. وبإستخدام معادلة الإتجاه العام أمكن تقدير القيمة المتوقعة فى عام 2018 فتبين أنها ستبلغ نحو - 0.30 وهى قيمة تعتبر منخفضة أيضاً .**

**ولقد تم إستخدام الدالة اللوغاريتمية المزدوجة في تقدير أثر قيمة الصادرات المصرية على الناتج المحلى الإجمالي:**

$$Ln\hat{Y} = Ln\,2.27 + 0.965\,LnX_1$$
$$(3.4) \qquad (4.4)$$
$$F = 19 \qquad R^2 = 0.80 \qquad \bar{R}^2 = 0.63$$

**وتبين من الدالة أن قيمة المرونة بلغت نحو 0.97 مما يشير إلى أن زيادة قيمة الصادرات المصرية بنسبة 10٪ من المتوقع أن يؤدى إلى زيادة قيمة الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 9.7٪ سنوياً . وقد إستخدمت قيمة المرونة فى تقدير قيمة معدل التغير السنوى حيث بلغ حوالى 8.6 مليار دولار ، كما قدرت نسبة معدل التغير بنحو 4.4٪ من متوسط قيمة الناتج المحلى الإجمالى البالغ حوالى 195.4 مليار دولار . وتعتبر هذه النسبة المذكورة محدودة ولا تتناسب مع الزيادة التى تطرأ على السكان (2.8٪) ولاتحقق الآمال المعقودة على التنمية الاقتصادية فى مصر.**

**بينما تبين من الدالة اللوغاريتمية المزدوجة لتقدير أثر زيادة الصادرات الزراعية على الناتج المحلى الزراعى الآتية:**

$$Ln\hat{Y} = Ln\,2.93 + 0.58\,LnX_2$$
$$(10.41) \qquad (7.01)$$
$$F = 49.17 \qquad R^2 = 0.90 \qquad \bar{R}^2 = 0.82$$

**أن قيمة المرونة بلغت نحو 0.58، مما يشير إلى أن زيادة الصادرات الزراعية بنسبة 10٪ من المتوقع أن يؤدى إلى زيادة قيمة الناتج المحلى الزراعى بنسبة 5.8٪ سنوياً. وقد إستخدمت قيمة المرونة فى تقدير قيمة معدل التغير السنوى حيث بلغ حوالى 2.73 مليار دولار ، كما قدرت نسبة معدل التغير بنحو 11.2٪ من متوسط قيمة الناتج المحلى البالغ حوالى 24.4 مليار دولار.**

**هذا وقد تبين من خلال الدراسة أن هناك عجزاً مستمراً ومزمناً في الميزان التجاري المصري بصفة عامة والميزان الزراعي بصفة خاصة، ويرجع ذلك إلى إنخفاض تغطية الصادرات السلعية والزراعية عن الواردات منها، وعدم قدرة الاقتصاد المصري على سداد قيمة احتياجاته من العالم الخارجي خاصة السلع الغذائية الأساسية، مما ترتب علي ذلك عبء المديونية الخارجية وإزدياد العجز في الموازنة العامة للدولة. ولمواجهة هذه المشكلات المالية والاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فلا سبيل إلا زيادة الصادرات سواء الزراعية أو غير الزراعية، والحد من الإستيراد، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتوجه الجاد والحقيقى والفعال نحو ترشيد إستخدام الموارد المائية والتوسع فى مشروعات إستصلاح الأراضى وتحسين مستوى إنتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة وذلك كله لزيادة الإنتاج الزراعى لتلبية أكبر قدر ممكن من إحتياجات السكان من المواد الغذائية، والتى تشكل النسبة الكبرى من الواردات التى تجعلها مسئولة عن العجز فى الميزان التجارى الزراعى، كما ينبغى الحد من تصدير المواد الخام الزراعية وغير الزراعية والتوجه نحو الصناعات التحويلية بمختلف أنواعها لزيادة القيمة المضافة خاصة الزراعية التى بلغت معدل نمو سنوى نحو 10.3٪ يعادل نحو 2.5 مليار دولار سنوياً خلال فترة الدراسة.**

## المراجع

### 1- المراجع باللغة العربية :


**أحمد عبدالفتاح الكفراوي، "دور السياسة التجارية في رفع معدلات الصادرات في مصر"، رسالة ماجستير، كلية تجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000.**

**السيد محمود الشرقاوى ، "رؤى نقدية بحثية فى مجال العلوم الاقتصادية والاقتصادية الزراعية فيما بين النظرية والتطبيق" ، الجزء الثانى ، قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية، 2012 ، ص 221**

**أمنية حلمي، "أثر سياسة تحرير التجارة علي الإيرادات الحكومية في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2005.**

**خالد هاشم عبدالحميد، "تسهيلات التجارة الخارجية وآثارها علي تنافسية الصادرات المصرية"، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008.**

**زينب شوقي محمد محمد خليفة، "دور الصادرات الزراعية في التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2012.**

**عباس فتحي العوضي، "الصادرات الزراعية المصرية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المنصورة، 2002.**

**عبير محمد الديب، "آثار العولمة وتحرير التجارة الدولية علي صادرات الزروع الحقلية المصرية"، رسالة**

دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2006.
علا شكري عبدالعزيز، "الإمكانيات الاقتصادية للتوسع في الصادرات المصرية في ظل إتفاقية الجات"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المنصورة، 2003.
محمد مصطفي عبدالفتاح، طارق إبراهيم الشريعي، "أثر تحرير التجارة الدولية علي الصادرات المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، الإسكندرية، مجلد 53 ، عدد 23 ، سبتمبر 2008.
مروة شعبان، "تحليل آثار سياسة تحرير التجارة علي الصادرات المصرية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2012.

## 2- المراجع باللغة الإنجليزية :

**A.P. Thirlwall, "Trade, the Balance of Payments and Exchange Rate Policy in Developing Countries", Edward Elgar Pub, 2004.**

**A.P. Thirwall and santos- paulino, "The Impact of Trade Liberalization on Exports Imports, and The Balance of Payments of Developing countries", The Economic Journal, Vol.114 issue 493, Blackweel, Publishing, P. 50, 2004.**

**Neveen M.T. Orayeh, "The Competitiveness of the Egyptian Agriculture Export in the EU Market", Econometric and International Development, 2013.**

**S.M. Shafaeddin, "Trade Liberalization and Economic Performing Developing Countries: Structural Change or De-industrialization", United Nations Conference on Trade and Development", Discussion Paper, No., 179, 2005.**

**Sarah, B.L. Ewis, "Determinants of Sustainability of Trade Liberalization: Export Diversification", University of Pennsylvania, Wharton Research Scholars Journal, April, 2004.**

**Shen, H.F. El-Ahehawy, "The Factor Affecting Egypt Export", Evidence from The Gravity Model Analysis, Open Journal of Social Sciences, 2014.**

**World Bank, "Agriculture for Development", World Development Report, World bank, P25, 2008.**

# STUDY THE IMPACT OF THE TRADE AND AGRICULTURAL BALANCE DEFICIT ON THE EGYPTIAN ECONOMY

**Soher E. Mustfa, E. M. Elsharkawy, S. Z. Soliman and Doaa H.I. Mahmoud**
**Economics and Agribusiness Department, Faculty of Agriculture, Alexandria University**

**ABSTRACT:** ***The research problem is the deficit in the Egyptian trade balance in general and agricultural in particular, which negatively affected the current account and hence the balance of payments, which consequently affects the financial resources to achieve economic development. The study aims to study the nature of this problem using descriptive and statistical analysis and econometric analysis in Presentation and analysis of the data during the period (2004-2016) and reaching the results in order to propose the most important recommendations to address this deficit.***

***The following are the main findings and recommendations based on these findings:***

***1- The annual growth rate of agricultural exports reached 14.4% and fluctuated significantly from year to year due to imbalances in the values of the components of agricultural exports, while the growth rate of agricultural imports reached about 13.2% and also fluctuated due to the breakdown of their components. This was reflected in the Egyptian agricultural trade balance, where the annual growth rate of the deficit was about 12.6% while the growth rate of the deficit in the trade balance was about 18%.***

***2- The balance of raw materials achieved a net surplus of about 12.3%, equivalent to about 90 million dollars a year, but the cotton sector achieved a deficit of about 84 million***

***dollars annually. While the balance of both agricultural production and non-durable consumer goods recorded a continuous rise during the period of study. The growth rate of the deficit in the balance of production requirements was about 9.2% and the growth rate of the deficit in the non-durable goods balance was about 15%. This deficit is due to the deficit in the grain balance, which represents 42% of the average of the total deficit in the agricultural balance, and the balance of meat is about 20% of the average of the same balance, in addition to the deficit in the balance of sugar, tea and dairy products.***

***3- The agricultural balance deficit has been reflected in the Egyptian trade balance, which reached 18% growth rate, equivalent to about 4.8 billion dollars annually. And that the average deficit in the agricultural balance is about 20% of the average value of the deficit in the balance of trade, resulting in the deficit in the current account and thus the balance of payments due to trade and financial parallel imbalances, which contributed to increase the rate of annual growth deficit of the state budget, which amounted to about 16.4%, equivalent to about 19 billion dollars per year and the rate of growth per capita deficit of about 14.5%, equivalent to about 244 dollars per year. And the annual growth rate of foreign debt which reached about 6.2%, equivalent to about 2.4 billion dollars annually and the annual rate of growth of per capita debt is about 3.6%, equivalent to about 17.2 dollars per year. Thus, the country resorted to local debt to fill the deficit in the general budget, where the annual rate of growth of domestic debt was about 13.7%, equivalent to about 164.4 billion pounds annually, and the annual growth rate of the per capita debt is about 11.7%, equivalent to about 1556 pounds annually.***

***Therefore, in order to face these financial and economic problems which affect all the Egyptian economy and society, there is no way to increase agricultural and non-agricultural exports, and reduce importation and rationalization. This cannot be achieved through a serious, real and effective approach towards land reclamation and improving the productivity of acres of different crops, especially grain and those with competitive advantage, in order to increase production and meet the greatest needs of the population of foodstuffs, which represent the large proportion of imports, In the Egyptian agricultural balance, in addition to the trend towards manufacturing industries of various types in order to increase the added value of the agricultural sector, which has an annual growth rate of about 10.3%, equivalent to about 2.5 billion dollars annually.***

***Key words:*** ***Agricultural Trade Balance – Balance of Trade – Deficit of the State Budget- Foreign Trade – Added value***

**أسماء السادة المحكمين**

أ.د/ عوض خير الله عون كلية الزراعة - جامعة الأسكندرية
أ.د/ أيمن محمد أبوزيـــــد كلية الزراعة – جامعة المنوفية

**جدول رقم (1): تطور هيكل التركيب السلعى لصادرات القطاع الزراعى وفقاً لدرجة الإستخدام وتصنيف منظمة التجارة العالمية خلال الفترة 2004-2016 .**

**القيمة بالمليون دولار**

| البيان / السنة | قيمة صادرات المواد الخام من السلع الزراعية | الأهمية النسبية لصادرات المواد الخام إلى الصادرات الزراعية (٪)* | قيمة صادرات مستلزمات الإنتاج الزراعى | الأهمية النسبية لصادرات مستلزمات الإنتاج إلى الصادرات الزراعية (٪)* | قيمة الصادرات من السلع الإستهلاكية غيرالمعمرة | الأهمية النسبية لصادرات السلع الإستهلاكية إلى الصادرات الزراعية (٪)* | قيمة الصادرات الزراعية | قيمة الصادرات القومية الإجمالية | الأهمية النسبية للصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات المصرية (٪) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 911.6 | 57.0 | 148.1 | 9.3 | 536.3 | 33.7 | 1596.0 | 7680.2 | 20.8 |
| 2005 | 637.5 | 41.8 | 197.4 | 13.0 | 689.8 | 45.2 | 1524.8 | 10645.6 | 14.3 |
| 2006 | 567.9 | 38.5 | 239.6 | 16.2 | 668.0 | 45.3 | 1475.5 | 13720.0 | 10.8 |
| 2007 | 807.5 | 39.5 | 365.9 | 17.9 | 872.8 | 42.6 | 2046.3 | 16167.3 | 12.8 |
| 2008 | 1925.5 | 39.4 | 1592.0 | 33.0 | 1366.8 | 27.6 | 4884.3 | 25966.8 | 18.8 |
| 2009 | 2354.8 | 35.9 | 2194.6 | 33.5 | 2009.7 | 30.6 | 6559.1 | 24182.3 | 27.1 |
| 2010 | 2715.1 | 33.3 | 3045.5 | 37.4 | 2387.0 | 29.3 | 8147.6 | 26331.8 | 30.9 |
| 2011 | 3003.0 | 35.8 | 3226.3 | 38.5 | 2155.4 | 25.7 | 8384.7 | 31582.4 | 26.6 |
| 2012 | 2611.8 | 36.0 | 2814.1 | 38.8 | 1825.6 | 25.2 | 7251.6 | 29417.0 | 24.7 |
| 2013 | 2795.8 | 44.7 | 1430.7 | 22.8 | 2034.1 | 32.5 | 6260.6 | 28779.4 | 21.8 |
| 2014 | 2958.6 | 43.4 | 1827.9 | 26.8 | 2038.2 | 29.8 | 6824.7 | 26812.2 | 25.5 |
| 2015 | 2991.9 | 47.6 | 1421.2 | 22.6 | 1875.4 | 29.8 | 6288.5 | 21967.3 | 28.6 |
| 2016 | 2842.7 | 42.8 | 1849.5 | 27.9 | 1942.7 | 29.3 | 6634.8 | 22507.4 | 29.5 |
| **المتوسط السنوى** | **2094** | **40.8** | **1687** | **24.9** | **1569** | **32.2** | **5352** | **21981.5** | ***21.4** |
| **معدل النمو السنوى (٪)** | **14.1** | **-** | **21.3** | **-** | **11.2** | **-** | **14.4** | **8.2** | **-** |

* المتوسط الهندسى .

**Source**: International Trade Center (ITC). United Nation Commodity. Trade statistics Data base.

**جدول رقم (2): تطورهيكل التركيب السلعى لواردات القطاع الزراعى وفقاً لدرجة الإستخدام وتصنيف منظمة التجارة العالمية خلال الفترة 2004-2016.**

**القيمة بالمليون دولار**

| البيان / السنة | قيمة واردات المواد الخام من السلع الزراعية | الأهمية النسبية لواردات المواد الخام إلى إجمالي الواردات (٪)* | قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى المستوردة | الأهمية النسبية لواردات مستلزمات الإنتاج إلى إجمالي الواردات (٪)* | قيمة الواردات من السلع الإستهلاكية | الأهمية النسبية لواردات السلع الإستهلاكية إلى إجمالي الواردات (٪)* | قيمة الواردات الزراعية | قيمة الواردات القومية الإجمالية | الأهمية النسبية للواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات (٪) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 341.4 | 8.8 | 1831.8 | 47.3 | 1702.6 | 43.9 | 3876.0 | 12841.1 | 30.4 |
| 2005 | 426.3 | 7.8 | 2416.8 | 44.5 | 2590.6 | 47.7 | 5433.7 | 19811.9 | 27.4 |
| 2006 | 427.0 | 8.3 | 2131.0 | 41.2 | 2619.1 | 50.5 | 5177.1 | 20594.0 | 25.1 |
| 2007 | 482.4 | 6.8 | 2721.3 | 38.4 | 3891.4 | 54.8 | 7095.1 | 27031.3 | 26.3 |
| 2008 | 1345.2 | 11.0 | 4994.4 | 40.8 | 5898.6 | 48.2 | 12238.2 | 25751.0 | 23.2 |
| 2009 | 1372.9 | 12.6 | 4443.8 | 41.0 | 5045.4 | 46.4 | 10862.1 | 44912.5 | 24.2 |
| 2010 | 1560.4 | 11.5 | 5122.1 | 37.5 | 6973.8 | 51.0 | 13656.3 | 53003.4 | 25.8 |
| 2011 | 1781.6 | 9.5 | 7290.0 | 39.0 | 9632.5 | 51.5 | 18704.1 | 62282.0 | 30.0 |
| 2012 | 1810.8 | 9.0 | 7596.8 | 38.3 | 10452.2 | 52.7 | 19860.0 | 69865.6 | 28.4 |
| 2013 | 1890.8 | 10.3 | 7331.1 | 39.9 | 9150.1 | 49.8 | 18372.0 | 66666.5 | 27.6 |
| 2014 | 1969.3 | 10.0 | 7202.6 | 36.8 | 10436.0 | 53.2 | 19585.5 | 77337.7 | 27.5 |
| 2015 | 2437.9 | 12.7 | 6649.0 | 34.8 | 10033.9 | 52.7 | 19120.8 | 74361.3 | 25.7 |
| 2016 | 1794.5 | 12.3 | 5308.2 | 36.3 | 7523.2 | 51.4 | 14630.0 | 58052.6 | 25.2 |
| **المتوسط السنوى** | **1357** | **9.9** | **5005** | **39.6** | **6610.0** | **50.5** | **12970.0** | **-47116.0** | ***26.6** |
| **معدل النمو السنوى (٪)** | **16.3** | **-** | **11.3** | **-** | **14.0** | **-** | **13.2** | **13.3** | **-** |

* المتوسط الهندسى .

**Source**: International Trade Center (ITC). United Nation Commodity. Trade statistics Data base.